محضر الجلسة 321

التاريخ: الثلاثاء 18 ذي القعدة 1423 (2003/01/21)
الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين
التوقيت: خمسون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة وربع مساء.
جدول الأعمال:
1 - مشروع قانون رقم 02.46 يتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.
2 - مشروع قانون رقم 99.71 يتعلق بالفنان.
السيد أحمد القادري، رئيس الجلسة :
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين، أعلن عن افتتاح الجلسة .
يخصص المجلس جلسة هذا اليوم للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية :
- مشروع قانون رقم 02.46 يتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.
- مشروع قانون رقم 99.71 يتعلق بالفنان.
إذن المشروع الأول هو مشروع قانون رقم 02.46 يتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع، هذا المشروع أحيل على المجلس من مجلس النواب. التقرير يوجد لدى السادة النواب موزع، في المناقشة العامة سيتدخل عن فرق الأغلبية.. قبل ذلك الكلمة للمستشار السيد عبد القادر ازريع عن الفريق الكونفدرالي.. وعن فرق الأغلبية هناك المستشار السيد تيتنى العلوي..؟ الاتحاد العام للشغالين؟ الكلمة للسيد.. إذا سمحتم.. الأغلبية تتنازل عن التدخل. الكلمة الآن لممثل الفريق الكونفدرالي.. الكلمة للسيد تيتنى العلوي.. الكل يتنازل؟
إذن نكتفي بالمناقشة التي تمت في اللجنة ونعرض المشروع على التصويت. المادة الأولى؟ الإجماع؟
إذن الموافقون23، المعارضون3، الممتنعون7.
إذن صادق المجلس على المادة الأولى بـ23 صوتا ومعارضة 3 أصوات وامتناع7.
المادة الثانية، أعرضها للتصويت، إذا سمح المجلس الموقر أعرض المواد من2 إلى47، أعرض هذه المواد للتصويت وأعتمد الأرقام.
إذن الموافقون24، المعارضون3، الممتنعون7.
الآن أعرض النص بكامله على التصويت؟ نفس العدد.
إذن صادق المجلس على مشروع قانون رقم 02.46 يتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع. شكرا للسيد الوزير.
الآن ننتقل... لكم الكلمة السيد رئيس الفريق المحترم .

المستشار السيد عبد القدر أزريع:

السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم،
نتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في إطار تفسير التصويت لأنه مع الأسف الطريق التي أصبحنا ندير بها أشغالنا والتي فيها الكثير من السرعة على حساب تسجيل مواقفنا كفرق، على الأقل للتاريخ إذا كانت الحكومة لن تستفيد منها.. فلذلك نضطر كفريق للتدخل في إطار تفسير التصويت لوضع النقط مرة أخرى على الحروف.
السيد الوزير المحترم، مرة أخرى تستمر للأسف الحكومة في مخطط الخوصصة المتوحشة، والتحرير هو آلية من آلياتها والتي من شأنها أن تزيد تقويض إحدى الركائز الأساسية للمؤسسات العمومية التي اعتمدتها الدولة ولفترة طويلة لدعم مداخيلها. فإذا أضفنا للواقع تحرير التبغ اليوم، وأضفنا مع الأسف المسائل الغير متوفرة لهذه المؤسسة ولمؤسسات أخرى للمنافسة ديال هذا الإلحاق الشبه كلي لاقتصادنا، بدون معايير وبدون ضوابط، بنظام العولمة، فأعتقد ولنا أمثلة كثيرة وقلناها وكررناها مرة أخرى في (إيكوز) وفي (سمير) والكارثة التي عشناها وكادت تنسف بمدينة ونصف.. إلى آخره من الكوارث الاجتماعية التي نعيشها.
نغتنم هذه الفرصة لنذكر بأن هذه المؤسسة لها ملكية عقارية ومهددة الآن بالإغلاق، بل هناك قرار للإدارة بإغلاق معمل الدار البيضاء، وهناك هدم الإدارة المركزية والانتقال إلى قطعة أرضية أخرى لبناء المركب الاجتماعي الجديد للمؤسسة. هناك كذلك ملكية المؤسسة الاجتماعية، المجلس الاجتماعي لسبع مؤسسات استجمامية. هناك كذلك محولة تفويت المراكز الصحية.. بمعنى أنه هناك ملفا ضخما لمؤسسة ليست سهلة.. فدائما تعودنا في هذه المراحل الانتقالية الخطيرة أننا نعيش نوعا من الضبابية والغموض.. التي يفوت فيها جزء من الثروة الوطنية بدوت أن يكون هناك ضابط ولا رقيب ولا حسيب.
فلذلك السيد الوزير المحترم طرحنا هذا الشيء في اللجنة وربما أخاف وأتمنى أنه ما يكونشي الشرع على تفويت هذا الملف الخطير وهذا الجزء الهام من ثروتنا الوطنية، وكان من حق الرأي العام الوطني أن يمر هذا القانون في وقت مناسب لكي يتتبع الشعب المغربي كذلك ويحرص على حماية ثروته التي بنيت بعرق جبينه.
فمرة أخرى هذا الشيء لا يسهل المأمورية على بلادنا من أجل أن تعيش المرحلة الانتقالية الاقتصادية والاجتماعية في ظل اقتصاد هش. نخاف على قرارنا السياسي قبل قرارنا الاقتصادي الذي سيصبح تابعا وملحقا

لمؤسسات دولية. فكنا نتمنى أن يكون هناك حوار وطني، أن تقف الحكومة مع كل الأطراف من أجل تقييم شامل لمسلسل الخوصصة في بلادنا. هذه الأشياء لم تتم. هذا التفويت وهذا التحرير يتم كذلك في خلسة منا كطبقة عاملة، ينضاف إلى التعديل الذي أشرت إليه من قبل والمتعلق بقانون حوادث الشغل، ينضاف إليه المشاكل التي تعيشها صناديق التقاعد.. أعتقد أننا على أبواب منزلق اجتماعي خطير، ننبه ككونفدرالية حتى لا نلام غدا. فكثيرون الذين يلومون علينا مواقفنا الصريحة والجريئة من مسلسل الانزلاق هذا. ننبه علنا نجد الأذن الصاغية لتعيد النظر في هذا الارتباك وهذا الاهتزاز الذي يعيشه وضعنا الاقتصادي وبالتالي وضعنا الاجتماعي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق المحترم. الكلمة للسيد الوزير.. هناك من يريد أن يفسر تصويته؟ مع أن التفسير في القانون هو فقط للفرق، ولكن احتراما لكم تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد جامع المعتصم:

... على الأقل أن نعبر عن رأينا وأن نقوم بجزء من مسئوليتنا في هذا الموضوع الخطير.

أولا باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.. أولا السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين، كنبغي نسجل فعلا أنه لا يمكن أن نصوت ضد هذا المشروع. لدي ملاحظات متعددة: الملاحظة الأولى وهي السرعة الفائقة التي يتم بها تمرير هذا المشروع الذي يتعلق بميدان خطير، له عواقب خطيرة على صحة المواطنين وعلى مستقبل هؤلاء المواطنين، بالإضافة إلى الجانب المادي، ولكن نعتقد أن صحة المواطن أهم بالنسبة للبلاد من الدراهم التي يمكن أن تأتي من هذا القطاع.

أيضا أتأسف على إصرار الحكومة على مواصلة مسلسل الخوصصة دون تقويم وتقييم لما تم تفويته من مؤسسات من قبل مع كامل الأسف في أغلبها باءت بالفشل. ثم أتأسف للجوء إلى تحرير هذا القطاع الخطير في غياب استراتيجية واضحة لدى بلادنا فيما يمكن أن يوفر الحماية الحقيقية للمواطنين وحفظ سلامة وصحة المواطنين، خاصة أننا سنفتح هذا المجال على شركات متعددة الجنسيات لا يهمها إلا الربح السهل والسريع بكل الوسائل. وأنا سبق أن قلت شركات في مثل أمريكا التي تؤدي أموال باهظة - 7مليار دولار - من أجل تعويض الأضرار الناتجة عن التدخين في بلادها، هذه هي التي ستستثمر في العام الثالث من أجل تعويض هذه الخسارات، وأعتقد أن بلادنا مع كامل الأسف ليس هناك ما يمكن أن يقنن بشكل دقيق أداء هذه المؤسسات، وبالتالي نتوقع النتائج الطبيعية المتوقعة لهذا التحرير هو أن يزداد انتشار التعاطي لهذا التدخين. لا شك أن رقم 500 سيجارة في السنة للمواطن، هذا الرقم سيضاعف بأسرع وقت ممكن. هذه سوق يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تحقق فيها ربحا سريعا وأن يتضاعف فيها هذا الرق من 500 إلى 1000 إلى 2000 بسهولة إلا أنه سينتج عن هذا الانتشار ازدياد المشاكل الصحية وتفاقمها وازدياد إزهاق أرواح المواطنين.. وفي نفس الوقت في غياب المؤسسات الصحية التي يمكن أن تستقبل هؤلاء المواطنين وتعالجهم وتساعدهم على الإقلاع.. ثم النتيجة المتوقعة كما قال الأخ أزريع قبل قليل، وهذا الشيء واضح، النتيجة المتوقعة هي هاذيك2426 من العمال والمستخدمين مهددون بأن يسرحوا.

لا أعتقد أن هناك شركة من القطاع الخاص غادي تجي وتبقى خدامة، وخاصة وقد توفر لدى الشركة الحالية الدراسات بأنه يمكن تشتغل بأقل من النصف وتنتج أكثر من الضعف.. فإذا كان هذا تقوله شركة وطنية فما ذا يمكن أن تقول شركة أجنبية؟ طبعا هذه النتائج أيضا من النتائج المتوقعة الطبيعية هو الإجهاز على المكتسبات الاجتماعية وعلى كل ما تفر لهذه المؤسسة من أمور اجتماعية.

لهذا نحن نعتبر أنه ما يمكن نكون إلا ضد هذا المشروع مادام لم يتم تحضير استراتيجية وطنية لتوفير الوقاية أولا للمواطنين من خلال اعتماد تدابير قانونية تنظيمية من شأنها منع الانتشار المباشر أو غير المباشر للتبغ ومنع تقديمه لمن هم دون البلوغ، والرفع أيضا من الرسوم الضريبية مع تدقيق مراقبة التهريب لأن الرفع من الرسوم في جميع الدول تؤدي إلى التخفيض من نسبة الاستهلاك وأيضا إلى ضرورة إدماج مفاهيم الوقاية من هذا التدخين وأضراره، يعني حتى في المناهج الدراسية وفي برامج الإعلام وغيره..

ثم المحور الثاني: خص يكون الإقلاع عن التدخين. لا يمكن تحرير هذا القطاع دون أن يكون عندنا برنامج موازي يساعد الناس الذين عندهم رغبة في أن يتخلوا أو يقلعوا عن هذه الآفة من خلال إحداث خدمات لمساندة المدخنين الراغبين في الإقلاع أو لتشجيعهم على الإقلاع عن التدخين ودعم الأدوية أو المواد التي المساعدة على التدخين من خلال إدراجها ضمن الأدوية أو المواد التي يمكن أن تتحملها صناديق التأمين الصحية وغيرها.

ثم المحور العام ديال الحماية العامة للمواطنين، لأن هذا الأمر لا يهم فقط المدخنين، بل يهم أيضا بقية المواطنين. والأضرار الناتجة عن التسمم بدخان التدخين لغير المدخنين نسف الأضرار تقريبا. ولذلك فالتحسيس بخطورة التعرض لدخان التبغ من خلال البرامج وغيرها أمر ضروري.

أيضا محور أخير ديال الوقاية والتقويم. لا يعقل أن يتم تحرير قطاع التبغ دون أن تكون هناك جهة واضحة مسؤولة عندها الرقابة الحقيقية على هذا القطاع، لما تجي عندنا 10 و20 شركة تتنافس حول هذا الموضوع من

سيتتبع هذا؟ مرة نتكلم على العامل، ومرة نتكلم على الجمارك، ومرة نتكلم على كذا... دون أن تكون عندنا مؤسسة حقيقة التي يمكن أن تشرف على الرقابة على هذا القطاع من أجل أن تضمن الالتزام بالمقتضيات القانونية التي ينبغي تسطيرها.

لذلك أعتقد أنه في ظل هذا الفراغ التشريعي، في ظل هذا الفراغ التنظيمي لا يمكن أن نقبل أن يتم تحرير هذا القطاع لأن نتيجته الطبيعية هو كما قلت ازدياد انتشار هذه الآفة بين المواطنين وبالتالي ازدياد الخسارة الاجتماعية في بلادنا والتي لا يمكن أن تقدر بثمن كيف ما كان. شكرا للسيد الرئيس والسيد الوزير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار السيد المعتصم. أعتقد بأن فرق الأغلبية وبالأخ السيد تيتنى العلوي طلبوا أن تسلم تدخلاتهم مكتوبة وتنشر في الجريدة الرسمية.. حقه محفوظ. والآن الكلمة للسيد الزير.

السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

بداية أريد أن أشكر أعضاء اللجنة الذين قضوا عدة ساعات في دراسة جدية لهذا المشروع القانوني على مستويين: أولا لما كان يدرس مشروع القانون المالي لأن هذا القانون له ارتباط به، وقضينا عدة ساعات بالنسبة لهذا الموضوع عندما درسنا جميعا مشروع القانون المالي طيلة عدة أيام. ثم عندما درسنا هذا النص. ويمكن لي السيد الرئيس أن أشهد أن الدراسة كانت جدية وكانت مفيدة، وبأن الحكومة أنصتت بطبيعة الحال لكل التدخلات بكل احترام.

وكما فسرت، وليس من الضروري أن أعيد تدخلا آخر، لأن هذا القانون هو قانون ينظم مهنة، وهذه المهنة بالأساس تتعلق بإنتاج وبيع وتصدير واستيراد وزراعة مادة التبغ، وليس شيئا آخر.

أما بالنسبة لقضية الخوصصة، فكما تعلمون، السيد الرئيس، سبق لمجلسكم الموقر أن صادق في السنة الفارطة على إمكانية إعطاء الحكومة الحق في تحضير خوصصة هذا القطاع. فالموضوع إذن من حيث الخوصصة انتهى. ولكن الموضوع المطروح هو تحضير بلادنا لمواجهة تحديات خطيرة من الناحية الدولية، قد تخلق متاعب خاصة من ناحية التشغيل في بلادنا، التشغيل في الزراعة، التشغيل في التجارة والتشغيل في الإنتاج.. نتيجة تعهدات بلادنا، وهي نفس التعهدات التي عند البلدان كلها مع الخارج. فلنا مخاطبة مع الخارج خاصة في الاتحاد الأوروبي، نه ابتداء من 2005 سندخل في مسلسل تحرير هذه الخدمات بصفة عامة ومنها هذا القطاع.

ولذلك هذا النص الذي وافقتم عليه أول شيء يقوم به هو أنه يقر أولا وقبل كل شيء بالتحكم في عملية التحرير التي ستستمر من2005 إلى2008، ستهم في بداية الأمر الإنتاج. ومعروف أنه في السنوات الأولى لا يمكن أن تكون إلا شركة واحدة، ثم بعد ذلك تصدير واستيراد المنتوج الخام. ثم في سنة 2005 تصدير واستيراد النتوج المصنع. إذن هذه هي النقطة الأولى.

بطبيعة الحال عملية الخوصصة، كما قلت عدة مرات، ليست هدفا في حد ذاتها.هي أداة من أدوات تدبير الشأن الاقتصادي، كما أن تدخل الدولة هو أداة من أدوات تدبير الشأن لاقتصادي. والخوصصة كما قلت ليست هي الليبرالية لأنه نقنن قطاعا وبالأساس لا نؤدي إلى خلق الاحتكار، وخاصة إذا كان احتكار القطاع الخاص، سيكون ذلك خطرا على بلادنا.

النقطة الثانية هو الهدف من كل هذا الشيء هو الدفع بالاستثمار، لا يمكن أن نترك بلدانا أخرى تستثمر ونحن نظل واقفين، لأن الاستثمار هو الذي وراءه التصدير، هو الذي وراءه التشغيل، هو الذي وراءه الإنتاج والتجارة والحركية.

بطبيعة الحال، كما قلت عدة مرات داخل اللجنة وأمام الرأي العام، هذه العملية المتعلقة بإعادة تنظيم هذا القطاع تستند أولا وقبل كل شيء على احترام المكتسبات الاجتماعية للعاملين، بل أكثر من هذا، أقول وأؤكد بأن فرص الشغل ستتزايد وتتضاعف في هذا القطاع، سواء في القطاع الصناعي أو القطاع التجاري أو أكثر كذلك في القطاع الفلاحي، وهنا سأمر بطبيعة الحال إلى القطاع الفلاحي، لأنه مهم، لأنه لا ننسى أن عندنا 130 ألف أو أكثر من المغاربة الذين يعيشون من هذا القطاع. في القطاع الفلاحي عندنا إمكانيات مهمة جدا خاصة في شمال المغرب، وتهم فلاحين صغارا، ولكن هذه الإمكانيات لحد الآن نظريا عندنا إمكانية للزيادة في الإنتاج من أجل التصدير بالأساس.

على مستوى التصنيع بطبيعة الحال يجب أن نعمل على أن تكون عملية التصنيع معتبرة لكل المعايير التكنولوجية والمعايير والمواصفات اللازمة على مستوى الجودة حفاظا كذلك على المكاسب الاقتصادية.

وبطبيعة الحال لا ننسى أن هذا القطاع هو قطاع مهم محصل للضرائب، وكما قلت في اللجنة 70٪ من هذا القطاع في يد الدولة، لأنه الضريبة في آخر الأمر، سواء كانت احتكار الدولة أو أصبح عدة قطاعات منتجة، فالدولة عندها إمكانية التدخل، أي المشرع عمليا، أي أنتم عن طريق الضرائب.

كذلك في آخر الأمر التوزيع، التوزيع مهم هنا، كذلك لا بد أن نعمل على تنظيمه والتحكم فيه وبالأساس في إطار

محاربة التهريب لأن التهريب إذا كان خطيرا بالنسبة لكل القطاعات الأخرى فهو أخطر بالنسبة لهذا القطاع، ليس فقط من الناحية الضريبية، ولكن أكثر من الناحية الصحية، لأن الدخان المهرب هو دخان متقدم وخطير أكثر على صحة المواطنين. لذلك من واجبنا نحن بطبيعة الحال أن نعمل على محاربته.

كل هذا، وكما قلت وكما هو موجود في النص، هناك أدوات للمراقبة، هناك الدولة ستبقى حاضرة. هناك بعض أدوات المراقبة والتي إلى حد الآن في يد الشركة والتي ستنتقل إلى أداة أخرى وقلت ما هي هذه الأداة الأخرى، الإدارة المؤهلة في بلادنا هي إدارة الجمارك لأنها هي التي تواجه عملية التهريب ويمكن لها أن تعرف هذا القطاع، ولأنها صاحبت دائما شركة التبغ في العقود الأخيرة في معالجة وتدبير هذا القطاع.

أما البعد الصحي، فبقدر ما لحكومة تدافع عن هذا القانون باعتباره قانونا يؤهل الاقتصاد الوطني ويؤهل قطاعا أساسي، بقدر ما هي كذلك تدافع عن القانون الذي كان المشرع قد صادق عليه في سنة 1991 والهادف بطبيعة الحال إلى خلق شروط تقنين الاستهلاك، نظرا بطبيعة الحال للنتائج غير السليمة للاستهلاك كما يعرف الجميع. ولذلك هنا المقاربة الصحية التي هي طبيعية والتي عندها منطقها والذي نحترمه. وهناك كذلك مقاربة الإنتاج الذي كذلك يجب أن نعمل على أن نحترمه لنتمكن في هذا القطاع كما في قطاعات أخرى من أن نواجه التحديات والمستلزمات التي تفرضها علينا التحولات التي يعرفها العالم. وشكرا السادة المستشارين وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات. ننتقل السادة المستشارين المحترمين إلى دراسة النص التشريعي الثاني المعروض علينا وهو مشروع قانون رقم 71.99 ويتعلق بالفنان. وبهذه المناسبة نرحب بالسادة الفنانين الذين يواكبون دراسة هذا النص في مجلسنا الموقر. الكلمة للسيد وزير الثقافة.

السيد محمد الأشعري وزير الثقافة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

سأكرر في هذه الجلسة ما قلته في بداية اجتماعات اللجنة من أن هذه اللحظة هي لحظة تاريخية لأننا نناقش فيها أحد النصوص الأساسية التي تعطي للفنان في بلادنا مكانة اعتبارية مؤكدة، والتي تحاول أن نجعل هذا الفنان يعمل في إطار سليم وفي بيئة سليمة، محافظا على كرامته ومحافظا على كل حظوظه في الاستمرار والعطاء.

كما أن هذا النص أيضا يؤهل بلادنا لأن تكون مقاولاتها الفنية في المستوى المطلوب، خصوصا وأن هناك منافسة قوية من طرف الصناعات الفنية الكبرى في العالم، وهي اليوم تضغط على إنتاجنا الفني الوطني وعلى مبدعينا وفنانينا في عقر دارهم..

لذلك، السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، هذا المشروع هو مشروع ينتظره المجتمع منذ فترة طويلة، وهو اليوم يرجع الاعتبار وينصف شريحة من المواطنين المغاربة كانت دائما في طليعة المدافعين عن الهوية المغربية وعن الأصالة المغربية، وفي طليعة المتشبثين بالقضايا الوطنية الكبرى وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية، وكانوا دائما سفراء للمغرب على المستوى الإقليمي والعربي والدولي. وما النجاحات المؤكدة التي حصل عليها عدد من كتابنا وفنانينا ومبدعينا إلا دليل إضافي على أن هذه الشريحة تحتاج اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى إنصاف علني، نحن سعداء أن يكون مجلس المستشارين الموقر هو أول ساحة تشريعية تعيد الاعتبار لهذه الشريحة وتجعل ممارس الفن في بلادنا ممارسة تتسم بالاحترام والتقدير وتحظى بكل الإمكانيات التنظيمية والتشريعية لتتقدم وتصبح في المستوى المطلوب.

هذا المشروع، السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، يعرف الفنان والدخل الفني، ويضبط كذلك الوكالات الفنية وعلاقة المشغل بالفنان، ويضبط الممارسة الفنية من خلال الشركات المؤهلة لذلك. كما يضمن ممارسة تحفظ حقوق الفنان، سواء كان فنانا محترفا أو هاويا. سواء كان مستقلا أو منخرطا في أسلاك الوظيفة العمومية. وتضبط أيضا العلاقة بين المنتجين والمستهلكين سواء كانوا أفرادا أو جماعات، مؤسسات عمومية أو جماعات محلية أو غيرها.. فهو من جهة يحافظ على الحقوق الأساسية للفنانين وخاصة حقهم في شغل مضبوط بعقد واضح يحفظ حقوقهم المادية والمعنوية، كما يضبط أيضا حقوق الفنانين في التغطية الاجتماعية، ويضبط علاقات العمل بين مختلف الفاعلين في هذا القطاع.

لذلك فنحن نعتبر هذا المشروع مشروعا تحديثيا في مجتمعنا اليوم لأنه يرتفع لأول مرة للممارسة الفنية من مستوى الهواية والمحدودية إلى مستوى الممارسة المنظمة والممارسة القادرة على المنافسة وعلى خوض غمار تجربة أوسع بكثير من التي نعيشها اليوم.

لذلك اسمحوا لي، السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل أعضاء اللجنة الذين اشتغلوا بروح وطنية عالية وقدروا حق قدرها كل الهموم والمطالب التي عبر عنها الفنانون لسنوات، واستجابوا لها واستمعوا لها بكل إمعان. ولقد اسمر العمل في اللجنة، كما استمر العمل قبل ذلك في الإطار الحكومي، ونحن نعد لهذا المشروع بتشاور مستمر ومطرد مع ممثلي النقابات الفنية في بلادنا. لذلك يمكن أن أقول إن الإجماع

لذي تحقق حول هذا النص في اللجنة هو إجماع يترجم بالفعل اتفاق كل الفعاليات المجتمعية على تاريخية هذا النص وضرورته في هذا الوقت بالذات. فشكرا لكل أعضاء اللجنة. شكرا السيد الرئيس والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم على هذه الكلمة، ولابد أن نشارككم كل ما جاء فيها لأننا نشرع للإبداع الذي نحترمه ونقدره. وأعطي الكلمة لمقرر اللجنة، إلا إذا ارتأى المجلس أن التقرير قد وزع. الآن ننتقل إلى المناقشة وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فرق الأغلبية الأستاذ عبد الرحمان أوشن لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا للسيد الرئيس. السيد الوزير، إخواني المستشارين،

يشرفني المساهمة باسم فرق الأغلبية في هذه الجلسة العمومية المخصصة للبت في مشروع القانون رقم71.99 يتعلق بالفنان. وقبل تفصيل الدوافع والمبررات التي حدت بنا في فرق الأغلبية للتعامل الإيجابي مع هذا المشروع، وطبعا هذا التعامل الإيجابي الذي تعدى في الواقع فرق الأغلبية ليشمل كل مكونات مجلس المستشارين.. أود قبل ذلك أن أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالتهنئة الصادقة لكل الفنانات والفنانين المغاربة على هذا الإنجاز الهام، وهي تهنئة تستحقها كذلك وزارة الثقافة والسيد الوزير بشكل خاص الذي أبدى تجاوبا وتعاونا طيلة مراحل دراسة هذا المشروع، بل ويستحق وسيستحق هذه التهنئة كذلك مجلسنا الموقر الذي ظل يتابع باهتمام تطور ملف إعداد قانون الفنان، منذ إعلان الفنانين المغاربة عن عزم تنظيم مسيرة احتجاجية للمطالبة بإخراج القانون إلى حيز الوجود، وهو ما بادر فريقي، فريق التجديد والتقدم الديموقراطي، لإحاطة المجلس علما به في إبانه ، وهو ما واكبته حكومة التناوب التوافقي التي كانت في الموعد كذلك عندما التزمت على لسان السيد الوزير المكلف بالبرلمان آنذاك بإحالة القانون في أقرب الآجال.

ولحسن حظ الفنانين، ولحسن حظنا جميع أن السيد وزير الثقافة المحترم استمر في مسئوليته على رأس هذا القطاع وواصل اهتمامه بهذا الملف، ولا غرابة في هذا الأمر، فالسيد الوزير الشاعر ليس غريبا عن الوسط الفني وانشغالاته وهمومه.

فهانحن اليوم وبتضافر جهود الجميع نعيش حدثا ثقافيا وسياسيا بامتياز ونؤسس لعهد جديد للوسط الفني ولنسائه ولرجاله، عهد الانتقال من مرحلة الفراغ القانوني إلى مرحلة إقرار إطار تشريعي ينظم الحياة الفنية لأول مرة في تاريخ بلادنا ليصبح للفنانة والفنان المغربي وضعه الاعتباري المعترف به قانونا المؤطر بضوابط وضمانات تشريعية.

إن إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود يعتبر في واقع الأمر تجسيدا لواحد من الالتزامات الأساسية الواردة في التصريح الحكومي والمتعلقة بمواصلة تشييد الدولة الديموقراطية الحداثية وإرساء أسس التنمية الشاملة والمندمجة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالتطور الكبير الذي حصل في الممارسة الفنية ببلادنا والدور الذي تلعبه هذه الممارسة في تأطير الذوق العام، وفي استمرار الإبداع المغربي في شتى تجلياته كان من الضروري أن يصحبه إقرار إطار تشريعي استجابة للحاجة الملحة في تنظيم القطاع وتحديث آليات اشتغاله.

وإذا كانت المبادرة الأولى للمطالبة بإخراج هذا النص إلى حيز الوجود قد انبثقت فعلا من الوسط الفني نفسه فإن تجاوب مؤسسات الدولة مع هذا المطلب إنما يعبر عن الوعي المتجدد بالدور الأساسي للفن والإبداع في تأطير المجتمع والدفاع عن هويته الثقافية بروافدها المتعددة، خاصة في زمن العولمة وتزايد حدة المنافسة، بل والمواجهة أحيانا بين الثقافات والحضارات.

السيد الرئيس، لا حاجة للتذكير بمضمون هذا المشروع الذي عكف على دراسته الزملاء في لجنة التعليم بتعاون مع السيد وزير الثقافة والأطر العاملة إلى جانبه، وأكتفي بالإشارة فقط إلى أن العمل الجدي الذي أنجز من قبل المهنيين في مرحلة سابقة مكننا من التوفر على نص قانوني متقدم، نظير القوانين التي تتوف عليها الدول المتقدمة فنيا - إن جاز هذا التعبير - وقد تأتى ذلك بفضل الاستشارات الواسعة التي تمت أحيانا بإشراك فعاليات دولية. كما أن الانخراط المبكر لوزارة الثقافة في هذا المشروع ونضالية النقابات والجمعيات الفنية مكن من تجاوز بعض النقاشات المغلوطة التي كانت تلح على ضرورة تخصيص كل قطاع الفن بقانون خاص به ليتم في الأخير اعتماد قانون موحد ينظم كل المهن الفنية مع الانفتاح على إصدار نصوص تنظيمية أو قانونية لتنظيم بعض القطاعات أو لفائدة بعض الفئات كلما تطلبت المصلحة ذلك. بل إن التحديث والعصرنة يقتضي تكريس توجه التقنين الداخلي كذلك لمختلف قطاعات النشاط الفني من خلال قوانين داخلية ومواثيق تعنى بالأخلاقيات وتنظيم العلاقات بما يستجيب لخصوصيات كل قطاع على حدة.

ولعل هذه الروح البناءة الرامية إلى الرقي بالممارسة الفنية وتكريم المبدعات والمبدعين المغاربة هي التي حدت بالسيد الوزير بالتعامل إيجابيا مع أهم ما اقترحته اللجنة من تعديلات، خاصة في موضوع البطاقة المهنية وتصدير نص القانون بديباجة تكرم الفنان وتعترف له بوضعه الاعتباري المتميز داخل المجتمع. وأول من يعترفون بذلك ، كما جاء

في نص الديباجة، أعلى سلطة في بلادنا، صاحب الجلالة أيده الله.

وختاما أود أن أؤكد من جديد أننا في فرق الأغلبية، وأعتقد أن نفس الأمر ينسحب على باقي مكونات مجلسنا الموقر، نعتبر أن إخراج هذا النص التأسيسي الهام إلى حيز الوجود انتصار لنا جميعا، فنانين وبرلمانيين وحكومة، ويشكل الخطوة على درب التقنين والتنظيم والتطوير الذي يحتاجه الوسط الفني باستمرار، ستتلوه دون شك خطوات إصلاحية أخرى تأسيسا على ما سنستخرجه من خلاصات ودروس في المستقبل بعد تطبيق مقتضيات هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الأستاذ عبد الرحمان أوشن.

الكلمة الآن للمستشار المحترم الدكتور نور الدين بركاع عن فرق المعارضة.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني،

إنه لشرف كبير بالنسبة لي أن أتدخل اليوم باسم فرق المعارضة فيما يخص مشروع قانون من الأهمية بمكان، لأنه يخص أناسا نحسبهم جزءا مرتبطا بشخصيتنا ومرافقا لتطور فكرنا ومخيلتنا وصانعا لجزء من أفراحنا ومعبرا عن كثير من همومنا كذلك، أعني بهم الفنانين.

ولن أسمح لنفسي أن أناقش حيثيات هذا المشروع حتى أتقدم لكل فنانينا، على اختلاف مشاربهم، باسم كل أعضاء فرق المعارضة بامتناننا على ما أسدوه من خدمات جليلة لوطنهم العزيز، وعلى تضحياتهم الشريفة التي ساهمت في رسم معالم المغرب الحداثي والديموقراطي.

أما فيما يخص المشروع المتعلق بالفنان، فلا شك أن الأجواء التي مرت فيها أطوار المناقشة داخل لجنة التعليم تعد فريدة من نوعها، إذ ومع حضور ثلة من فنانينا المقتدرين خلال الاجتماع الأول للجنة ساد جو نعتبره جد إيجابي، إذ كانت جل تدخلات السادة المستشارين تصب في نفس الاتجاه، أي تعزيز النص المقدم من طرف الحكومة عن طريق الملاحظات والانتقادات الموضوعية والتي لا ترمي إلا لمساعدة الفنان المغربي على الحصول على أكبر عدد من الضمانات والتحصينات المادية والقانونية تخول له أداء مهمته المجتمعية الستراتيجية على النحو الذي ينتفع به المغاربة قاطبة.

هذا لا يمنع أننا في المعارضة، وإن كنا قد آزرنا المشروع لأننا نعتبره بمثابة حد أدنى من حقوق الفنان، وخصوصا المادة المتعلقة بإحداث البطاقة المهنية التي هي مطلب أساسي بالنسبة لإخواننا الفنانين، إلا أننا لا بد أن نسجل بعض الملاحظات، أولاها أن المشروع جاء متأخرا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه صودق عليه في المجلس الحكومي منذ وهلة ليست بالقصيرة. وهنا نطرح التساؤل التالي: من المسئول عن تأخير إحالة النصوص على البرلمان، خصوصا وأن هذا الأمر يعطل مصالح وحقوق فئات عديدة من المجتمع؟

كما لا يفوتني أن أذكر أن المشروع سبق للسيد الوزير أزماني في الوقت الذي كان يشرف فيه على قطاع الثقافة أن قام بصياغة مسودة له نوقشت مع العديد من الفعاليات الفنية الوطنية، إلا أن هذه الصيغة وبعد مغادرة السيد أزماني مهامه ظلت حبيسة الرفوف إلى أن تم إخراجها للوجود ولكن في قالب ضيق مع الحكومة الحالية.

وفي هذا الصدد لا بد أن نكون صريحين مع أنفسنا فنقول إن ضغط لفنانين أنفسهم من خلال احتجاجاتهم المشروعة سرعت بإخراج المشروع الحالي للوجود. وهنا لا بد من إبداء ملاحظة أساسية هي أن حكومة التناوب والتي هي في الحقيقة مستمرة بحكم الامتداد السياسي لها داخل الحكومة الحالية، أثبتت خضوعها لمنطق الضغط والقوة أكثر من مباشرتها معالجة الملفات عن طريق المبادرة الذاتية الحرة والإيجابية وهذا مؤسف جدا ومحبط للقوى الحية داخل المجتمع.

نعود إلى المشروع كنص لنقول إنه يبقى ناقصا رغم أنه يظل مهما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه مجرد انطلاقة ستفتح ورشة عمل تشريع للفنان سينبثق عنها - لا محالة - تحرير لنصوص قانونية أخرى مكملة ومعززة للنص الحالي.

ونسجل في نفس الوقت التعامل الإيجابي للحكومة مع بعض تعديلات المعارضة، غذ شكلت لجينة مختلطة درست عن مضض الاقتراحات وتبنت أهمها، وفي ذلك مصلحة لفنانينا.

وهذا هو ما تطمح له المعارضة البناءة، لا تسلط علينا الحكومة سيف الهيمنة العددية وأن تتقبل اقتراحاتنا الموضوعية لأننا لا نبغي سوى إثراء العمل الحكومي وخلق قوة رفض تتصدى لما لا يخدم الصالح العام ويرمي فقط إلى التمييز الفئوي المبني على الحسابات السياسية الضيقة.

وقانون الفنان تجسيد لطموحنا هذا، نأمل أن ننهج جميعنا حكومة وبرلمانا نفس أسلوب مناقشته مع كل النصوص. وبذلك نتنى أن يكون الفنان المغربي فأل خير على نوعية العلاقة "أغلبية - معارضة" من جهة و"برلمان - حكومة" من جهة أخرى، وفي ذلك تكريس للديموقراطية الحقة وخدمة للصالح العام للمغرب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد نور الدين بركاع. ننتقل إلى الاستماع إلى ممثل الفريق الكونفدرالي المستشار السيد أحمد الزايدي.

المستشار السيد أحمد الزايدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أدخل باسم الفريق الكونفدرالي بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 71.99 يتعلق بالفنان.

السيد الرئيس، السيد الوزير، نعتبر في الكونفدرالية الديموقراطية للشغل الفن أداة من أدوات التعبير والفعل في تطوير المجتمع شحذ الوعي بالمواطنة من أجل ترسيخ دعامة التقدم وخدمة منحنى التحولات المجتمعية المطابقة لوجهة التاريخ. ولقد سجل الفنان المغربي بمداد الفخر حضوره الفاعل والمتميز في دفاتر الكفاح الوطني ضد الوجود الاستعماري ببلادنا تعبيرا وتعبئة، كما شكل واجهة خلفية لدعم ومساندة المناضلين المجاهدين بفنه وبدخل فنه.

إن هذا المشروع المعروض على المصادقة من طرف مجلس المستشارين والمتعلق بالفنان المغربي نعتبره حدا أدنى جاء لسد فراغ قانوني طالما اشتكى منه فنانونا، وجاء كذلك بناء على نقاش مع الأوساط الفنية من خلال النقابات الممثلة للفنانين. ومع ذلك نطمح في المستقبل أن يحظى الفنان المغربي بكل أشكال الدعم القانوني والمادي حتى يتسنى له القيام برسالته الإنسانية والمجتمعية النبيلة في أحسن الظروف والشروط خدمة للمغرب والمغارب ودفاعا عن وحدة وتماسك البلاد.

من هذا المنطلق ساهمنا م باقي الفرقاء في مجلسنا لنطور المشروع المعروض على أنظار السادة المستشارين، وذلك بتضمينه جملة من الإضافات التعديلية التي كانت في صالح الفنان والتي حظيت بالتعامل الإيجابي من طرف السيد الوزير المحترم. ونسجل غياب المجهودات والبنيات التحتية الكفيلة بجعل الفنان يلعب دوره كاملا في التواصل والتعاطي مع محيطه، وتطوير مواهبه وآفاقه الفنية.

وفي نفس الإطار نسجل عدم تعامل الإعلام مع الفنان بشكل يجعله أكثر قربا من المواطن الذي يستهدفه فنه، وبشكل يجعله رسولا حضاريا على مستوى الإشعاع الخارجي.لذلك سنصوت بالإيجاب على المشروع، ونتمنى لأسرة الفن ببلادنا النجاح في مهامها وفي رسالتها الحضارية. شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد أحمد الزايدي. ننتقل الآن إلى آخر متدخل في هذه الجلسة وهو السيد محمد العربي القباج باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون،

يطيب لي أن أتدخل باسم المركزية النقابية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 71.99 يتعلق بالفنان، وذلك إيمانا منا بالدور الهام والطلائعي الذي اضطلع به ويضطلع به الفنان والموسيقي والمسرحي وكل من يشتغل في هذا الفضاء.

السيد الرئيس، السيد الوزير، إننا نعتبر أن هذا القانون خطوة أولى في انتظار إصدار ترسانة قانونية شاملة خاصة بهذه الفئة المناضلة التي كان لها دور رائد في الحركة الوطنية، وهنا تستحضرون الأعمال المسرحية والأغاني التي تلهب حماس الجماهير وتذكي جذوة النضال من أجل أن يتحرر المغرب من ربقة الاستعمار. ووعيا وشعورا بالأهمية التي تمثلها هذه الشريحة المكافحة حظيت بالرعاية السامية لراعي الفن والفنون المشمول برعاية الله الحسن الثاني، ونفس العناية تحظى بها من وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله. وتترجم هذه الرعاية في العديد من المجالات، أخص منها أنه رعاه الله تكفل غير ما مرة بصحة الفنانين والمبدعين.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون، إن المشروع المعروض للتصويت نعتبره حدثا ثقافيا وسياسيا لأنه أتى لسد الفراغ التشريعي، ذلك أنه بصدور هذا القانون ستصبح للفنان وضعية اعتبارية معترف بها قانونيا ومؤطرة بنص تشريعي.

أشرنا أن هذا القانون جاء لملء فراغ قانوني، وهذا شيء مستحب ومحمود. إلا أنه لنا بعض الملاحظات التي نسجلها كالآتي:إنه من منطلق تجربتنا النقابية نلاحظ أن هذا لمشروع تشوبه بعض النواقص نتمنى أن تتضمنها النصوص التنظيمية المصاحبة في ميدان الأجور والتغطية الاجتماعية والاتفاقيات الجماعية وحوادث الشغل والضمان الاجتماعي واتفاقيات الدولة.. إلى آخره.

ولكي نطمئن على مستقبل الفنان نقترح إحداث صندوق خاص بدعمهم. وهنا لا تفوتني الفرصة لأنوه بالسيد الوزير على تجاوبه مع كل الملاحظات والاقتراحات وموافقته على التعديلات، كما أنوه بالإخوة المستشارين أعضاء اللجنة على اهتمامهم بهذا القانون الطي ترجمه حضورهم المكثف ونقاشهم الهادف، وذلك كله خدمة للفن والفنانين، حيث توافق الجميع على الصيغة المعدلة لهذا المشروع. ولدعم الفن سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع. وشكر ولاسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الأستاذ السيد محمد العربي القباج.ننتقل الآن للتصويت على مواد المشروع. الديباجة كما أقرتها اللجنة، بطبيعة الحال المادة 1 كما عدلتها اللجنة، الموافقون؟ الإجماع.

إذا سمحتم المشروع يتضمن من المادة1 إلى المادة 32، أعرض المواد من2 إلى 32 للتصويت؟ الإجماع.

كذلك أعرض النص برمته، لمشروع القانون رقم71.99 يتعلق بالفنان، أعرض هذا النص برمته على التصويت؟ الإجماع.

أشكر السادة المستشارين وأسكر السيد وزير الثقافة ونتمنى التوفيق وننوه بإبداعات فنانينا وبمشاركتهم في تاريخنا المجيد.

ورفعت الجلسة.